منظمة العمل الدولية

يونيسف
لكل طفل

تقييم السوق القائم على المجتمع لتنمية المهارات والتمكين الاقتصادي

تكييف وتنفيذ منهجية منظمة العمل الدولية للتدريب من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية في لبنان

شتورة، حلبا، مرجعيون-حاصبيا، المنية-الضنية، البقاع الشمالي، صيدا، وادي خالد

تقرير موجز

شباط ٢٠٢٢

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٢
الطبعة الأولى ٢٠٢٢

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها، وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف، Geneva ١٢١١-CH ٢٢، Switzerland، أو عبر البريد الإلكتروني rights@ilo.org : والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخاً وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org للاطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك.

العنوان: تقييم السوق القائم على المجتمع لتنمية المهارات والتمكين الاقتصادي، تكييف وتنفيذ منهجية منظمة العمل الدولية للتدريب من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية في لبنان، بيروت،

ISBN:

(print) ٩٧٨٩٢٢٠٣٧١٤٢٨
(Web PDF) ٩٧٨٩٢٢٠٣٧١٤٣٥

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتماشى مع تلك التي تستعملها الأمم المتحدة، ولا المواد المعروضة فيها، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بأي شكل بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.
إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية
ص.ب. ٤٠٨٨-١١، رياض الصلح ٢١٥٠-١١٠٧
بيروت، لبنان
شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

المحتويات

شكر وتقدير ٤
قائمة الأشكال ٥
قائمة الجداول ٥

المقدّمة ٦
الخلفية ٦
المنهجية ٦

الاستنتاجات الرئيسية ٧
لمحة عامّة عن المجتمع ٧
مسح الطلب الاستهلاكي ٨
الطلب على خدمات الأغذية ٨
الطلب على خدمات تصليح المنازل والبناء ٩
الطلب على خدمات تصليح المركبات ٩
الطلب على الطاقة المتجدّدة وخدمات الصحة وغيرها ١٠
أثر جائحة كوفيد-١٩ على الأفراد ١٠
مسح فرص السوق ١١
الهيكلية العامة ١١
الجوانب الإقليمية ١٢
طلب الشركات على المهارات ١٣
رضا صاحب العمل عن مهارات الموظفين الحاليين ١٣
طالبو العمل: ثغرة المهارات ١٣
الطلب على المهارات بحسب المنطقة ١٤
شتورة ١٤
حلبا ١٤
مرجعيون-حاصبيا ١٥
المنية-الضنية ١٥
البقاع الشمالي ١٥
صيدا ١٦
وادي خالد ١٦
العوائق أمام توظيف الشركات ١٦
عوائق أمام نمو الأعمال ١٧

التوصيات ١٩
السبيل نحو الخروج من الأزمة المالية: الإجراءات والسياسات على المستوى الكلي ١٩
خطط التنمية الاقتصادية المحلية ١٩
فرص القطاع الاقتصادي ٢٠
فرص التدريب ٢٠

الخلاصة ٢٢

شكر وتقدير

تقدّر منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المساهمة المهنية لجميع الشركاء والخبراء والموظفين الذين شاركوا في إعداد هذا المسح وتنفيذه وصياغة التقرير النهائي. وقد تطلّب هذا المسعى مراحل إعداد وتنفيذ طويلة.

نتوجّه بشكر خاصّ إلى المستشار كنج حمادة وفرق العمل الرئيسية في منظمة العمل الدولية واليونيسيف على كل الدعم التقني والإداري الذي قدّموه لإجراء المسح. كما نعرب عن امتناننا لمساهمات الشركاء الاجتماعيين وأفرقتهم: منظمة المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى (أنيرا)، ومؤسسة رينيه معوض، وشبكة عكار للتنمية، ومنظمات LebRelief وLOST وDoTrust وAVSI التي دعمت كافّة الأنشطة المتعلّقة بإعداد المسح وتصميمه وتنفيذه، وجمع البيانات وإعدادها، وتحليل نتائج المسح؛ كما نسّقت مشاركة أفراد المجتمع المحلّي.

وتودّ منظمة العمل الدولية واليونيسيف أن تعربا مجدّدًا عن امتنانهما للتمويل الهام من المانحين، وتعاون جميع أفراد المجتمع المحلّي، والمشاركين لإجابتهم على استبيانات المسح.

قائمة الأشكال

الشكل ١: خريطة لبنان مع تسليط الضوء على المناطق المشمولة في الدراسة ٨
الشكل ٢: توزيع القوى العاملة في الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بحسب نوع المهنة والجنس ١١
الشكل ٣: توزيع القوى العاملة بحسب الجنس والجنسية ونوع العمل والعمر ١٢
الشكل ٤: متوسط درجات رضا أصحاب العمل بحسب مستوى مهارة الموظفين الحاليين ١٣
الشكل ٥: ثغرات المهارات العامّة ١٤
الشكل ٦: العوائق أمام توظيف الشركات (٪ المجيبين) ١٧
الشكل ٧: العوائق أمام نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ١٧

قائمة الجداول

الجدول ١ : ملخّص خدمات الأغذية الأكثر طلبًا بحسب المنطقة (بترتيب تنازلي) ٨
الجدول ٢ : خدمات صيانة المنازل والبناء الأكثر طلبًا بحسب المنطقة (بترتيب تنازلي) ٩
الجدول ٣ : الطلب الأعلى تقييمًا في ما يخصّ تصليح المركبات بحسب المنطقة (بترتيب تنازلي) ٩
الجدول ٤ : الخدمات الصحية المطلوبة الأعلى تقييمًا بحسب المنطقة المختارة ١٠
الجدول ٥ : فقدان الأجر والوظيفة بحسب المنطقة (٪) ١٠
الجدول ٦ : توزيع القوى العاملة بحسب الجنس والجنسية والقطاع (٪) ١١
الجدول ٧ : الخصائص الرئيسية للقوى العاملة بحسب المنطقة ١٢
الجدول ٨ : عوائق أخرى تعرقل التوظيف بحسب المنطقة المختارة ١٧
الجدول ٩ : أهم خمسة عوائق أمام النمو بحسب المنطقة وتقييم الأهمية (١-٥) ١٨
الجدول ١٠: محور تركيز خطط التنمية الاقتصادية المحلية بحسب المنطقة ١٩
الجدول ١١: المهن المحددة المطلوبة بحسب القطاع الاقتصادي الذي شمله المسح ٢٠
الجدول ١٢: ثغرات المهارات المحدّدة بحسب المهنة ٢١

المقدّمة

الخلفية

صمّم برنامج التدريب من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية (لدعم انتقال الرجال والنساء في المناطق الريفية أو شبه الحضرية إلى العمل اللائق باستخدام نهج قائم على المجتمع لإدرار الدخل وتنمية المهارات. ويمثّل التدريب وسيلة لتعزيز سبل العيش الريفية المستدامة من خلال ربط فرص العمل وإدرار الدخل بالتدريب والدّعم ما بعد التدريب، بمشاركة الشركاء المؤسسيين المعنيين. إضافة إلى ذلك، إنّ تركيز التدريب على الفئات المحرومة مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، يضمن شمولية النمو.

وفي إطار التعاون الاستراتيجي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج القابلية للاستخدام في لبنان، قامت منظمة العمل الدولية واليونيسف بالتعاون مع ثمانية شركاء محلّيين بتكييف النهج البحثي الخاص بالتدريب من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية وتطبيقه في سبع مناطق في لبنان: شتورة ومحيطها؛ حلبا ومحيطها؛ وادي خالد؛ المنية والضنية؛ البقاع الشمالي (الهرمل، القاع، اللبوة)؛ صيدا؛ ومرجعيون وحاصبيا. وقد تمّ اختيار على هذه المناطق الجغرافية السبع على أساس حالة الضعف المعروفة التي تعاني منها. واتّسم إطار التعاون الذي كان قائمًا بين اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية والشركاء المحلّيين بالأهمية أيضًا من حيث ربط النتائج بالتنفيذ. وأجري العمل الميداني عام ٢٠٢٠ وأوائل عام ٢٠٢١، واكتمل التحليل بنهاية عام ٢٠٢١.

المنهجية

تعمل منهجية التدريب من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية على تقييم احتياجات السوق وفرصه، وقد جُمعت البيانات على ثلاثة مستويات:

- على مستوى المجتمع، باستخدام أداة التوصيف المجتمعي؛
- على مستوى الأسرة، باستخدام مسح الطلب الاستهلاكي؛
- على مستوى الأعمال، باستخدام مسح فرص السوق.

استُخدمت أداة التوصيف المجتمعي مع مقدّمي المعلومات الرئيسيين، بما في ذلك أعضاء مجلس البلدية، والنشطاء الاجتماعيين، ومصممّي ومدرّبي برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وغرف التجارة، والشركات الخاصة. وفي المتوسط، أجريت ما بين ٩ و ١٢ مقابلة في كلّ منطقة لجراء تحديد سريع لخصائص المجتمع المحلّي واقتصاده. وأدّت أداة التوصيف المجتمعي دورًا محوريًا في اختيار القطاعات الواجب إدراجها في مسحي الطلب الاستهلاكي وفرص السوق. وأعطيت الأولوية لأربعة قطاعات مع إمكانات توظيف الشباب وريادة الأعمال: خدمات الضيافة والأغذية، وتصنيع الأغذية، وبناء وتصليح المنازل، وتصليح المركبات ذات المحرّكات والدراجات النارية. كما أخذت في الاعتبار خدمات البيع بالتجزئة الشاملة. وبغية التصدي للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، أجري مسحي الطلب الاستهلاكي وفرص السوق عبر الهاتف واعتمد نهج كرة الثلج لأخذ العيّنات.

وُزّع ٢,٩٩٨ استبيانًا لمسح الطلب الاستهلاكي، بمتوسط ٤٢٨ مسحًا لكل منطقة جغرافية. وتضمّنت العينة نسبتي ٥٢ في المائة من الذكور و٤٨ في المائة من الإناث. وكان حوالي ٢٠ في المائة من المجيبين من الشباب، و٣٧ في المائة منهم لديهم شهادات تعليم جامعي، بما في ذلك التعليم المهني العالي.

وأجريت مقابلات مع ما مجموعه ١,٧٩٢ مؤسسة ضمن مسح فرص السوق في مختلف أنحاء المناطق السبع. وشمل المجيبون أصحاب شركات أو مديريها، وكان ٨٨ في المائة منهم من الذكور. وكانت المجيبات عمومًا ذات مستوى تعليمي أعلى من الرجال؛ وكانت نسبة ٥٩ في المائة منهن حائزات على شهادات تعليم جامعي مقابل نسبة ٢٤ في المائة من الرجال. وكانت حوالي ٨٧ في المائة من المنشآت تعمل بملكية فردية، و٩ في المائة منها عبارة عن شراكات، و٣ في المائة كانت شركات محدودة المسؤولية (ش.م.م.)، وحوالي ١ في المائة كانت شركات مساهمة.

"الاستنتاجات الرئيسية"

لمحة عامّة عن المجتمع

استُخدمت أداة التوصيف المجتمعي لإنشاء ملف تعريف اجتماعي واقتصادي خاص بكل منطقة، بما في ذلك الفرص والتحدّيات الاقتصادية المحتملة، وهيكل المجتمع، والديناميات الجنسانية، وآليات تضمين الفئات الاجتماعية المهمّشة في الأنشطة الاقتصادية. ويمكن تلخيص نتائج كل منطقة باختصار كما يلي:

(١)شتورة. تُعتبر الزراعة وإنتاج الألبان الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في شتورة. وتشمل القطاعات المحتملة للتنمية المحليّة وفرص العمل إنتاج الأغذية، وخدمات الضيافة والضيافة والسياحة، وعمليات التصليح والصيانة (المنازل والأجهزة الإلكترونية والمركبات والدراجات النارية). وتفتقر المنطقة إلى خدمات التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية.

(٢)حلبا. تُعتبر الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيسي في هذه المنطقة التي شهدت ازدهارًا في إنتاج الخضار في البيوت البلاستيكية، لكن المزارعين يواجهون الآن تحديات كبيرة في النفاذ إلى التمويل من أجل الاستثمار وشراء المدخلات نتيجة للأزمة المتعدّدة الأوجه. ويعمل العديد من السكان في القطاع العام، وخاصة في الجيش وقوى الأمن. أما معظم النساء العاملات في القطاع العام فيعملن في قطاع التعليم. ولا تزال البنية التحتية وخدمات الدعم الاجتماعي والاقتصادي (مثل الصحة) ضعيفة، وقد فشلت إلى حدّ ما في التوسع على الرغم من النمو الحضري السريع.

(٣)مرجعيون - حاصبيا. تأتي مصادر الدخل الرئيسية من الزراعة والثروة الحيوانية والعمل في القطاع العام. أما مصادر الدخل الأخرى فهي من تحويلات المهاجرين وعمليات التهريب في قرى معيّنة. ويعمل اللاجئون السوريون في الغالب في الزراعة والبناء. ويمكن للسياحة أن توظّف المزيد من الشباب على الرغم من تأثر القطاع سلبًا بجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية. وتعاني المدارس من ظروف سيئة عمومًا إضافة إلى غياب الخدمات الصحية التي تكون متدنيّة الجودة عند توفرها.

(٤)المنية - الضنية. تتركّز خدمات التعليم والصحة في الغالب في المدن الكبيرة والمناطق المأهولة أكثر بالسكان. ويعتمد دخل المنطقة بشكل كبير على الزراعة. وتبرز التجارة والتبادل التجاري على امتداد الطرق الرئيسية وفي المدن الكبيرة. وكان قطاع السياحة البيئية الريفية يتطور قبل الأزمات، وقد ينتعش مجددًا في المستقبل.

(٥)البقاع الشمالي. تأتي مصادر الدخل الرئيسية من الزراعة والتجارة والتهريب. بالإضافة إلى الزراعة، تُعدّ السياحة الريفية وخدمات الضيافة من القطاعات الواعدة. لكن يمكن تحقيق تحسينات كبيرة في خدمات الترفيه والأغذية على حدّ سواء. ويشكل قطاع الثروة السمكية على امتداد نهر العاصي صناعة رئيسية تنتج الأسماك بأسعار معقولة لكلّ من الأسواق المحلية وبيروت.

(٦)صيدا. إنّ تركيز الخدمات التعليمية في المدينة والمناطق المتاخمة لها يحدّ من التحاق التلاميذ من المناطق البعيدة. وعلى الرغم من تعدّد مؤسسات التعليم العالي، إلّا أنها ليست مترابطة أكاديميًا ولا تقدّم سوى مستوى البكالوريوس أو التدريب المهني. ويشكّل ذلك عائقًا رئيسيًا أمام التنمية الاقتصادية المحلية. وتتّسم وظائف البحث والتطوير والترابط بين الدورات الأكاديمية واحتياجات المجتمع المحلّي بضعف شديد. وتقع معظم الأنشطة الاقتصادية في صيدا ضمن قطاع الخدمات (السياحة، صناعة الحلويات، الترميم، الحرف اليدوية، وصيد الأسماك). ويقع أكثر من ثلث النشاط الاقتصادي ضمن قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهو قطاع محدود من حيث مساهمته في الإنتاجية. وكان قطاع الزراعة آخذ في الانكماش، ممّا أفسح المجال للتطوير والمضاربة العقارية، والصناعات المحلية التي كانت تعتمد على الزراعة أخذت تتلاشى.

(٧)وادي خالد. تعاني المنطقة من ضعف البنى التحتية وتدني مستوى الخدمات التعليمية، ممّا يؤثر على تعلم التلاميذ. وتقدّم المدارس المهنية القليلة المتاحة دورات لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، ما يدفع الشباب إلى مواصلة تعليمهم والبحث عن العمل في أماكن أخرى. إلى ذلك، لطالما كانت الخدمات الصحية نادرة جدًّا ومتدنية الجودة، ما يدفع السكان إلى طلب الرعاية الصحية في سوريا. كما يفتقر القطاع الصحي إلى الموارد البشرية. وتعتمد المنطقة على دعم المنظمات الدولية وبرامج المساعدة الإنسانية في ما يتعلّق بهذه الخدمات. كما تعتمد بشكل أساسي على الزراعة والتجارة عبر الحدود، فضلاً عن التهريب غير المشروع. وتقتصر الصناعة على الأنشطة المتعلّقة بالبناء مثل تصنيع الألمنيوم والفولاذ.

الشكل ١: خريطة لبنان مع تسليط الضوء على المناطق المشمولة في الدراسة

البقاع الشمالي (بعلبك - الهرمل)
30,500 مقيم في قضاء الهرمل و 214,600 مقيم في قضاء بعلبك المجاور (LFHLCS 2018-2019)
116,000 و 150,000 مقيم بما في ذلك اللبنانيين والسوريين وفقًا للتقديرات المتعلّقة بالمنطقة قيد الدراسة
24٪ معدّل الفقر بين اللبنانيين (OHCA 2019)
78٪ من اللاجئين السوريين يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع (VaSyR 2019)
11٪ معدّل البطالة في بعلبك و 10٪ في الهرمل (LFHLCS 2018-2019)
49٪ معدّل البطالة بين اللاجئين السوريين (VaSyR 2019)

شتورة (قضاء زحلة)
177,000 مقيم (79٪ لبناني ، 21٪ غير لبناني، (LFHS 2018-2019)
21٪ من اللبنانيين يعيشون تحت وطأة الفقر (OHCA 2016)
72٪ من اللاجئين السوريين يعيشون دون الحدّ الأدنى من الإنفاق اللازم لضمان البقاء على قيد الحياة (VaSyR 2019) (SMEB)
14٪ معدّل البطالة بين اللبنانيين (LFHLCS 2018-2019)
62٪ معدّل البطالة بين اللاجئين السوريين (VaSyR 2019)

مرجعيون - حاصبيا (محافظة النبطية)
180,200 مقيم في محافظة النبطية (LFHLCS 2018-2019)
37,784 مقيم في حاصبيا و 85,960 في مرجعيون (من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين وفقًا لتقديرات OHCA للعام 2016)
14,000 لاجئ مقيم في مرجعيون حاصبيا (UNHCR)
25٪ معدّل الفقر في محافظة النبطية (CAS) – البنك الدولي 2011)
43٪ معدّل الفقر المدقع بين السوريين في محافظة النبطية (VaSyR 2019)
8.5٪ معدّل البطالة (LFHLCS 2018-2019)
41٪ معدّل البطالة بين اللاجئين السوريين (VaSyR 2019)

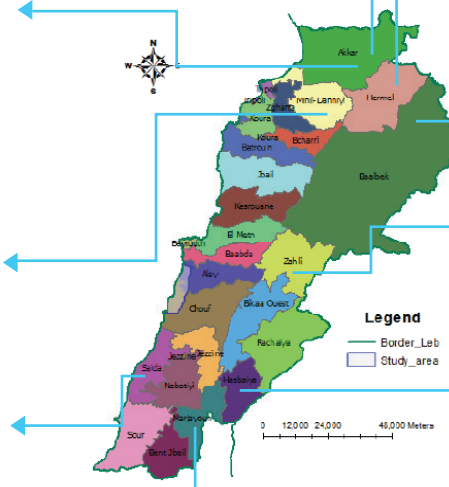

وادي خالد
50,000 لبناني و21,000 لاجئ سوري مقيم (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (OHCA) 2016)

9٪ معدّل البطالة (مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان (LFHLCS) 2018-2019)

حلبا (محافظة عكار)
44,000 مقيم (61٪ لبناني، 39٪ سوري) - بيانات البلدية
63٪ معدّل الفقر (إدارة الإحصاء المركزي (CAS) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 2008)
9٪ معدّل البطالة (محافظة عكار- مسح القوى العاملة والأسر (LFHS) 2018-2019)
30٪ معدّل الأمية

المنية - الضنية (محافظة طرابلس)
140,800 مقيم (87٪ لبناني و 13٪ غير لبناني (LFHLCS 2018-2019)
57,852 لاجئ سوري (وفقًا لتقديرات OHCA 2016)
44,502 لاجئ فلسطيني (وفقًا لتقديرات OHCA 2016)
58٪ معدّل الفقر (OHCA 2016)
47٪ معدّل الفقر بين اللاجئين السوريين (تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان (VaSyR) 2019)
18٪ معدّل البطالة (LFHLCS 2018-2019)

صيدا (قضاء صيدا)
209,000 لبناني و 88,000 غير لبناني باستثناء الفلسطينيين في المخيمات (LFHLCS 2018-2019)
42,639 لاجئ سوري مسجّل (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR))
89,000 لاجئ فلسطيني بينهم سوريين فلسطينيين
14٪ معدّل البطالة (LFHS 2018-2019)

مسح الطلب الاستهلكي

قيّم مسح الطلب الاستهلاكي مستوى الطلب ورضا المستهلك عن مجموعة من السلع والخدمات. وتفاقمت الظروف السياسية والاقتصادية خلال البحث بسبب الإغلاق الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ في ربيع ٢٠٢٠، وقد أثّر ذلك بالتأكيد على إجابات المجيبين حيث أصبحت أسعار السلع والخدمات تشكّل مصدر قلق كبير.

الطلب على خدمات الأغذية

تباين الطلب على خدمات أغذية معيّنة بين المناطق، حيث ارتفع الطلب في المناطق الحضرية مثل صيدا وانخفض في المناطق الريفية الشديدة الضعف مثل وادي خالد والمنية-الضنية. وتميل الفئات العمرية الأصغر إلى استهلاك خدمات الأغذية بشكل أكبر. كما كُشف عن اختلافات جنسانية في المناطق الأكثر ضعفًا. فعلى سبيل المثال، كان طلب الرجال على خدمات الأغذية أعلى مقارنة بالنساء في وادي خالد، في ظلّ فارق يصل إلى ٢٠ في المائة لخدمات محدّدة. وعلى الرغم من أنّ مستوى الرضا كان مرتفعًا إلى حدّ ما، تدعو الحاجة إلى تحسينات من حيث سلامة الأغذية وتوفير خدمة المستهلك وتنوع المنتجات وكذلك التسويق والترويج.

الجدول ١ : ملخّص خدمات الأغذية الأكثر طلبًا بحسب المنطقة (بترتيب تنازلي)

شتورة	حلبا	مرجعيون-حاصبيا	المنية-الضنية	البقاع الشمالي	صيدا	وادي خالد
أفران مطاعم صغيرة	أفران مطاعم صغيرة	أفران مطاعم صغيرة	أفران	أفران مطاعم صغيرة	أفران مطاعم صغيرة مطاعم ومقاهي	أفران

الطلب على خدمات تصليح وبناء المنازل

كان الطلب على خدمات تصليح المنازل، بما في ذلك الكهربائيين والسباكين والنجارين والجبّاصين والحدّادين ونجّاري الألمنيوم ولحّاميه والمبلّطين والدهّانين ومقدّمي خدمات التنجيد وتصليح مكيفات الهواء، مرتفعًا نسبيًا في كافّة المناطق. وقد وظّفت حوالي ٣٠ في المائة من الأسر كهربائيًا خلال العام السابق. وسجّل الطلب على السباكين نمطًا مشابهًا، فيما كان الطلب على تصليح مكيّفات الهواء متوقّفًا على الموقع ولم يسجّل إرتفاعًا إلّا في المناطق الساحلية. وكان الطلب على خدمات بناء المنازل أقل نسبيًا من الطلب على تصليحها، حيث وظّفت حوالي ١٥ في المائة من الأسر عمّال بناء منازل ماهرين خلال العام السابق. وعلى الرغم من أن رضا المستهلك تراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة، إلا أنّ ارتفاع الطلب على السبّاكين والكهربائيين قد يعكس انخفاض جودة التركيبات السابقة والحاجة إلى الصيانة المتواترة. ويشير ذلك إلى أن هناك مجال لتعزيز المهارات التقنية لصيانة المنازل وعمّال البناء.

الجدول ٢ : خدمات صيانة المنازل والبناء الأكثر طلبًا بحسب المنطقة (بترتيب تنازلي)

شتورة	حلبا	مرجعيون-حاصبيا	المنية-الضنية	البقاع الشمالي	صيدا	وادي خالد
سبّاك كهربائي نجّار دهّان نجّار ألمنيوم حدّاد	كهربائي سبّاك نجّار دهّان حدّاد نجّار ألمنيوم مصلّح مكيفات الهواء	كهربائي سبّاك نجّار دهّان مصلّح مكيفات الهواء	كهربائي سبّاك	سبّاك كهربائي نجّار مصلّح مكيفات الهواء دهّان حدّاد نجّار ألمنيوم	سبّاك كهربائي مصلّح مكيفات الهواء نجّار حدّاد نجّار ألمنيوم دهّان	كهربائي سبّاك نجّار دهّان نجّار ألمنيوم

الطلب على خدمات تصليح المركبات

تراوحت نسب ملكية السيارات بين ٣١ في المائة في المنية-الضنية ووادي خالد و٥٩ في المائة في البقاع الشمالي. وسجّل الطلب على خدمات تصليح المركبات (تغيير الزيت والإطارات والطلاء وتصليح الهيكل والأنظمة الكهربائية وغيرها من القطع وتركيب الأكسسوارات) أعلى المستويات في ما يخصّ تغيير الزيت والإطارات، على الرغم من أن الطلب على الخدمات الأخرى ظل مرتفعًا نسبيًا، حيث لجأ ٢٠ في المائة على الأقل من المجيبين إلى خدمات تصليح السيارات خلال العام السابق.

ونظرًا لانخفاض القوة الشرائية للعملة اللبنانية بشكل ملحوظ وتقليص البنوك قروض السيارات الجديدة، يُتوقع أن يزداد الطلب على تصليح السيارات مع قدم المركبات. ومع ذلك، كان رضا المجيبين عن خدمات تصليح السيارات منخفضًا نسبيًا، خاصة في المناطق الريفية، حيث كانت مستويات الرضا أقل من ٥٠ في المائة في حلبا والمنية-الضنية والبقاع الشمالي.

ويمثّل القطاع فرصة مهمّة، خاصة للفئات الضعيفة من الشباب والمتسرّبين من المدارس، لاكتساب المهارات من خلال برامج التعلّم في مكان العمل. وقد تُنظَّم هذه البرامج من خلال شراكات القطاعين العام والخاص مع فروع محلّية لعلامات تجارية للتصليح، والتي يرجّح أن تسلّط المزيد من الضوء على خدمات ما بعد البيع.

الجدول٣ : الطلب الأعلى تقييمًا في ما يخصّ تصليح المركبات بحسب المنطقة (بترتيب تنازلي)

شتورة	حلبا	مرجعيون-حاصبيا	المنية-الضنية	البقاع الشمالي	صيدا	وادي خالد
تغيير الزيت والإطارات تصليح/تغيير القطع شراء أكسسوارات المركبة	تغيير الزيت والإطارات تصليح/تغيير القطع	تغيير الزيت والإطارات شراء أكسسوارات المركبة	تغيير الزيت والإطارات تصليح/تغيير القطع	تغيير الزيت والإطارات تصليح/تغيير القطع	تغيير الزيت والإطارات تصليح/تغيير القطع تصليح النظام الكهربائي	تغيير الزيت والإطارات تصليح/تغيير القطع الطلاء وتصليح الهيكل

الطلب على الطاقة المتجدّدة وخدمات الصحة وغيرها

أظهر المسح أنّ نسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة من الأسر تستخدم الطاقة الشمسية (معظمها لتسخين المياه) في بعض المناطق (شتورة ومرجعيون والبقاع الشمالي)، فيما تحتاج ١٠ في المائة من الأسر إلى الدعم في مجال التمريض المنزلي في شتورة والمنية-الضنية ووادي خالد. وبقي الطلب على رعاية الأطفال والمسنين منخفضًا في المناطق التي شملتها الدراسة، حتّى في المناطق الحضرية مثل صيدا. كما برزت الخدمات الصحية الفردية (الرعاية التمريضية المنزلية العامة ورعاية الأطفال وحديثي الولادة ورعاية المسنين) بوصفها قطاعات متخصّصة للتوظيف في معظم المناطق.

شكّل النفاذ إلى التعليم والخدمات الاجتماعية مشكلة في كافة المناطق باستثناء شتورة وصيدا. وفي الواقع، هناك مجال للعمل مع السلطات المحلية والوزارات المعنية لتعزيز النفاذ إلى الخدمات الأساسية. وقد يساهم ذلك في الحفاظ على الشباب المهرة في المناطق الريفية وتحسين حالة السكان المحليين الضعفاء، ولا سيما في ظلّ الأزمة الحالية. ووُصفت خدمات الصيانة والتصليح، إضافة إلى خدمات الضيافة، بأنها «غائبة» (ما يعني انخفاض عدد الموردين) في صيدا، فيما مثّلت تجارة التجزئة عقبة في المنية-الضنية.

الجدول ٤ : الخدمات الصحية المطلوبة الأعلى تقييمًا بحسب المنطقة المختارة

شتورة	المنية-الضنية	وادي خالد
الرعاية التمريضية المنزلية العامّة رعاية المسنين	الرعاية التمريضية المنزلية العامّة رعاية المسنين	الرعاية التمريضية المنزلية العامّة

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الأفراد

تظهر نتائج المسح أنه بسبب الأثر المختلط للأزمة المالية وإغلاق كوفيد-١٩ الأوّل، أفاد ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من المجيبين بانخفاض في الدخل، بينما أفاد حوالي ثلث المجيبين بفقدان وظائفهم.

الجدول ٥ : فقدان الأجر والوظيفة بحسب المنطقة (٪)

عنصر المسح	شتورة	حلبا	مرجعيون-حاصبيا حلبا	المنية-الضنية	البقاع الشمالي	صيدا	وادي خالد
انخفض دخل أسرتي بسبب أزمة كوفيد-١٩	٧٣	٨٠	٨٨	٧٢	٧٩	٨٤	٨١
قد أفقد وظيفتي في الأشهر القادمة	١٥	١٤	١٣	٩	٢٠	١٤	١٠
لقد فقدت وظيفتي (بشكل نهائي) بسبب أزمة كوفيد-١٩	٣٠	٢٩	٢٤	٤٠	٢٥	٢٢	٢٨

مسح فرص السوق

الهيكلية العامة

وظّفت الشركات التي شملتها المقابلات ٤,٥ عمّال كمعدّل وسطي، وكان حوالي ٢٠ في المائة منهم من النساء. شكّل حوالي ٦٩ في المائة من الموظفين من اللبنانيين و ٢٧ في المائة منهم من السوريين. كما كان أعمار حوالي ثلثي الموظفين تقلّ عن ٣٠ عامًا وحوالي ٨٠ في المائة لديهم وظيفة دائمة بدوام كامل. وكان ما يقرب من نصف القوى العاملة في الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مهن أولية تتطلّب مهارات متدنّية؛ ولم يُصنّف سوى عدد محدود فقط كاختصاصيين أو عمّال مهرة. كما كانت النساء أكثر ميلاً للعمل في المهن الأولية ولا تزال مشاركة المرأة في البناء وتصليح السيارات محدودة.

الشكل ٢ : توزيع القوى العاملة في الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بحسب نوع المهنة والجنس

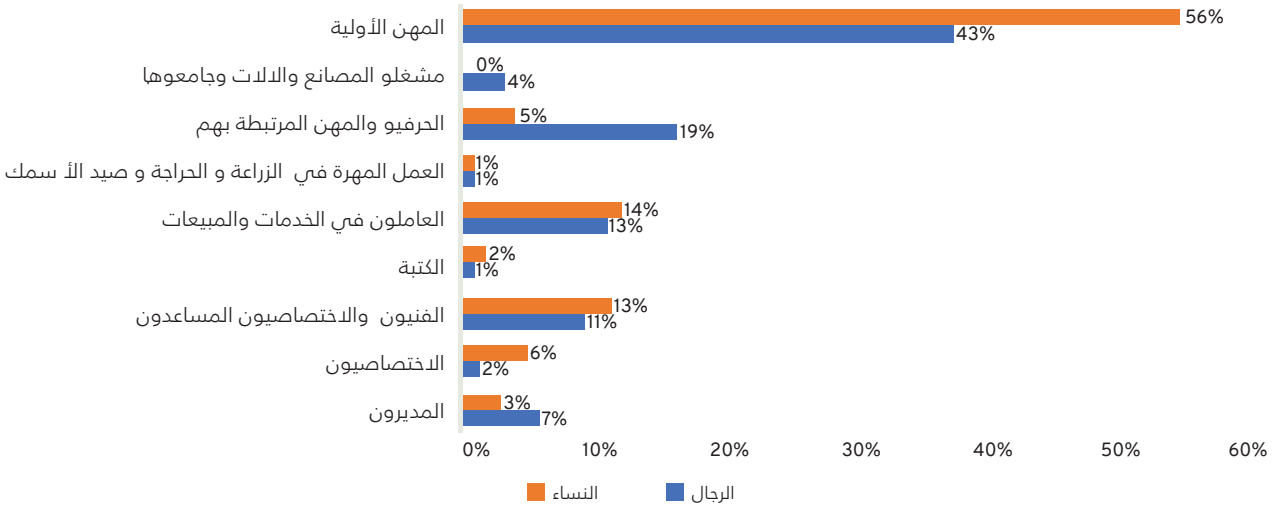

تعكس هيكلية القوى العاملة المستوى المنخفض للمهارات والتكنولوجيا التي تستخدمها الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي شملها المسح، حيث لم يتجاوز الاختصاصيون والفنيون والاختصاصيون المساعدون ٢ و ١١ في المائة على التوالي من إجمالي القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك، كشفت نسبة الكتبة (١ في المائة) عن الطابع غير النظامي نسبيًا للمنشآت، فضلاً عن غياب خدمات مسك الدفاتر وإدارة الموارد البشرية ووظائف الدعم الإداري الأخرى. ويُفترض أن المديرين الذين يملكون الشركات في معظم الحالات هم من يضطلع بهذه الوظائف.

الجدول ٦ : توزيع القوى العاملة بحسب الجنس والجنسية والقطاع (٪)

	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	إنتاج الأغذية	الصناعات التحويلية الأخرى	البناء	تجارة الجملة والتجزئة	تصليح المركبات ذات المحرّكات والدراجات النارية	خدمات الضيافة والأغذية	الخدمات الأخرى	الأنشطة الأخرى
الرجال	56	74	88	96	78	99	82	51	84
النساء	44	26	12	4	22	1	18	49	16
اللبنانيون	36	78	70	67	81	74	71	90	72
السوريون	64	18	27	27	18	17	24	10	26
الجنسيات الأخرى	0	4	3	5	1	9	5	0	2

الشكل ٣ : توزيع القوى العاملة بحسب الجنس والجنسية ونوع العمالة والعمر

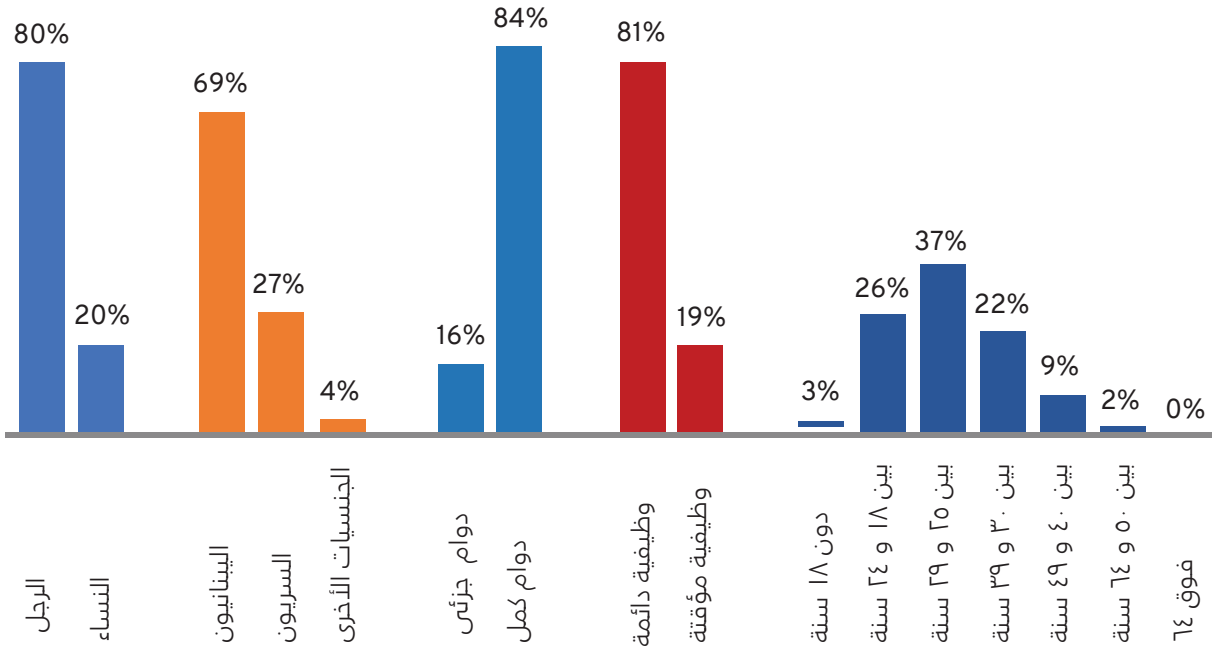

الجوانب الإقليمية

أظهرت كافّة المناطق هيكلية عمل مماثلة من حيث توزيع العمّال عبر المهن. لكن لوحظت بعض الاختلافات الطفيفة:

- في حلبا، مثّل العمال المهرة (الفنيون والاختصاصيون المساعدون والعاملون في الخدمات والمبيعات وكذلك الحرفيون والمهن المرتبطة بهم) أكثر من نصف القوى العاملة.
- في مرجعيون-حاصبيا، شكّلت النساء ٧ في المائة من القوى العاملة ومثّل السوريون ٢٢ في المائة منها.
- في المنية-الضنية، تُعدّ مشاركة المرأة في القوى العاملة (٨ في المائة) من سمات المناطق الريفية المحيطة، حيث تميل الديناميات الجنسانية والأعراف المحلية إلى حدّ دور المرأة ضمن الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. وتشتدّ المنافسة بين السوريين واللبنانيين على الوظائف التي تتطلّب مهارات.
- في البقاع الشمالي، كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة أعلى بكثير منها في المناطق الأخرى، ولكن لوحظ عدد أقل من رائدات الأعمال. وكانت معظم النساء في القوى العاملة في البقاع الشمالي سوريات يعملن في مهن أولية في قطاع الزراعة. وكان أكثر من ٧٠ في المائة من العاملين في البقاع الشمالي يعملون في مهن أولية.
- في صيدا، نسبة ١٦ في المائة من القوى العاملة من النساء ولوحظت نسبة عالية من اللاجئين الفلسطينيين الذين يمثلون الغالبية العظمى من العمال ضمن فئة "الجنسيات الأخرى".
- في وادي خالد، ١٢ في المائة من القوى العاملة من النساء، وحوالي ٣٢ في المائة من القوى العاملة من السوريين. وشكّل المديرون ١٤ في المائة من القوى العاملة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى صغر حجم الشركات.

الجدول ٧ : الخصائص الرئيسية للقوى العاملة بحسب المنطقة

المنطقة	النساء (٪)	العاملون السوريون (٪)	المهن الأولية (٪)	عدد الموظفين في كل شركة
شتورة	٢٢	٣٠	٥٠	٥,٥
حلبا	٢٢	٢٥	٤٠	٤,٨
مرجعيون-حاصبيا	٧	٢١	٤٦	٤,٧
المنية-الضنية	٨	٣٠	٣٥	٢,٨
البقاع الشمالي	٣٠	٤٦	٧٢	٥,٧
صيدا	١٦	*١١	٣٥	٤,٠
وادي خالد	١٨	٣٣	٤٦	٣,٥

* تمثل الجنسيات الأخرى، ومعظمها من الفلسطينيين، ٢٢ في المائة من القوى العاملة في صيدا.

طلب الشركات على المهارات

رضا صاحب العمل عن مهارات الموظفين الحاليين

كان مستوى رضا أصحاب العمل عن مهارات موظفيهم منخفضًا، حيث بلغ مستوى المهارات التقنية وحده متوسط درجة الرضا ٣ (ليسوا راضين ولا غير راضين). بالنسبة للمهارات الأخرى، تراوحت تقييمات الرضا بين ٢,٤١ لمهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية و٢,٩٣ للسلوك والشخصية.

وكان مستوى الرضا أعلى في ما يخصّ المناصب الإدارية والمكتبية، وأقل في ما يخصّ العمال التقنيين ومشغلي الآلات. وقد انعكس ذلك أيضًا في درجات الرضا المنخفضة جدًا في قطاع الأغذية وقطاعات الصناعات التحويلية الأخرى، حيث منح معظم أصحاب العمل درجات تقلّ عن ٢. وكان مستوى الرضا حوالي المتوسط في ما يخصّ المهن الأولية، وكذلك المهن التي تتطلّب مهارات متوسطة مثل الخدمات والمبيعات والحرف والمهن المرتبطة بها والأعمال الزراعية.

الشكل ٤: متوسط درجات رضا أصحاب العمل بحسب مستوى مهارة الموظفين الحاليين

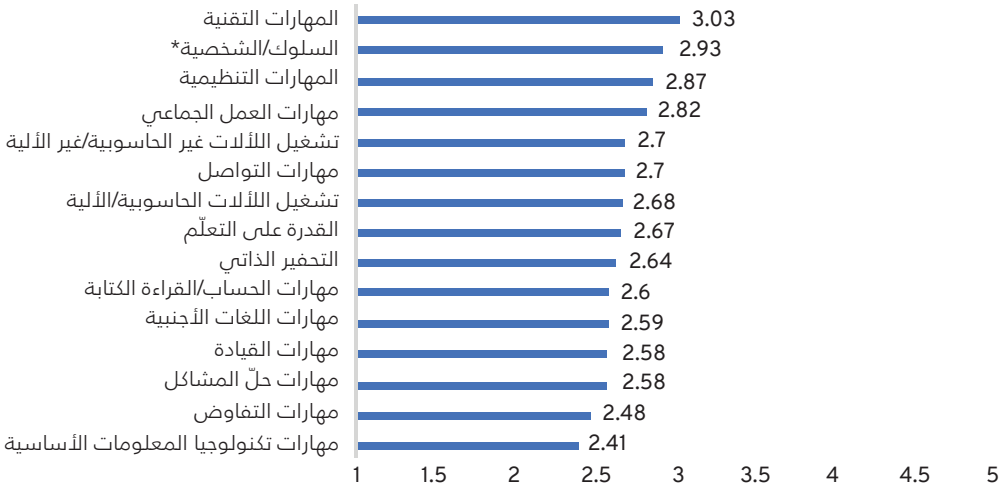

١ = غير راض على الإطلاق، ٢ = غير راض، ٣ = ليس راضيا ولا غير راض، ٤ = راض، ٥ = راض جدًّا.

* أخلاقيات العمل والالتزام بالمواعيد والمظهر والسلوكيات. ** أفكار وأساليب ومفاهيم جديدة.

طالبو العمل: ثغرات المهارات

كانت المهارات التقنية هي الأكثر طلبًا وفقا لأصحاب العمل؛ ويوضح الشكل ٥ أن ٣١ في المائة من المجيبين اعتبروا أن هذه المهارات غير متوافرة. ويتماشى ذلك مع انخفاض مستويات الرضا بين أصحاب العمل عن الفنيين والاختصاصيين المساعدين. وشكّل افتقار طالبي الوظائف إلى المهارات التقنية قاسمًا مشتركًا بين كافّة المهن، على الرغم من انخفاضه نسبيًّا في المهن الأولية (١٨ في المائة) ومشغلي المصانع والآلات وجامعيها (١٠ في المائة)، مقارنة بالمهن التي تتطلب يدًا ماهرة أو شبه ماهرة، إذ ذكر ذلك ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من المجيبين. علاوة على ذلك، مثّل الافتقار إلى المهارات التقنية الهاجس الرئيسي في قطاعات معيّنة، ولاسيما في تصليح السيارات (٤٠ في المائة) والبناء (٣٦ في المائة).

وغالبًا ما افتقر طالبو الوظائف إلى المهارات الشخصية مثل التواصل والتحفيز الذاتي والسلوك والشخصية والعمل الجماعي. واتّسم ذلك بأهمية خاصة في قطاعي البناء وتجارة التجزئة حيث ذكر ٢٥ في المائة من المجيبين انعدام الحوافز. وكذلك الأمر في قطاع خدمات الضيافة والأغذية حيث ذكر حوالي ٢٠ في المائة من المجيبين العمل الجماعي ومهارات التواصل وانعدام الحوافز.

وعلى غير المتوقع، لم يشكّل الافتقار إلى مهارات القراءة والكتابة والحساب هاجسًا كبيرًا للمهن الأولية فقط، بل للمهن التي تتطلّب مهارات أيضًا مثل الاختصاصيين (١٤ في المائة) والفنيين والاختصاصيين المساعدين (١٩ في المائة) والعاملين في الخدمات والمبيعات (٢٧ في المائة). ويُفترض أن تكشف هذه الأرقام عن ممارسات الشركات الصغيرة التي تقوم بتوظيف العمال غير الماهرين وأفراد الأسرة وتدريبهم أثناء العمل للقيام بأعمال تتطلب مهارات محددة. وقد يتمتّع هؤلاء العمال بدراية عالية غير أنّ مهاراتهم في القراءة والكتابة والحساب تبقى محدودة.

ولم تُعتبر مهارات تكنولوجيا المعلومات ضرورية لطالبي الوظائف. فعلى الرغم من زيادة الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات في جميع قطاعات العمل، تظهر بيانات الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات لم تدخل بعد في عمليات الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، أو على الأقل في هذه المناطق الهشّة. كما لم تُعتبر مهارات التفاوض والقيادة ضرورية بسبب محدودية فرص توسّع الشركات.

الشكل ٥ : ثغرات المهارات العامّة

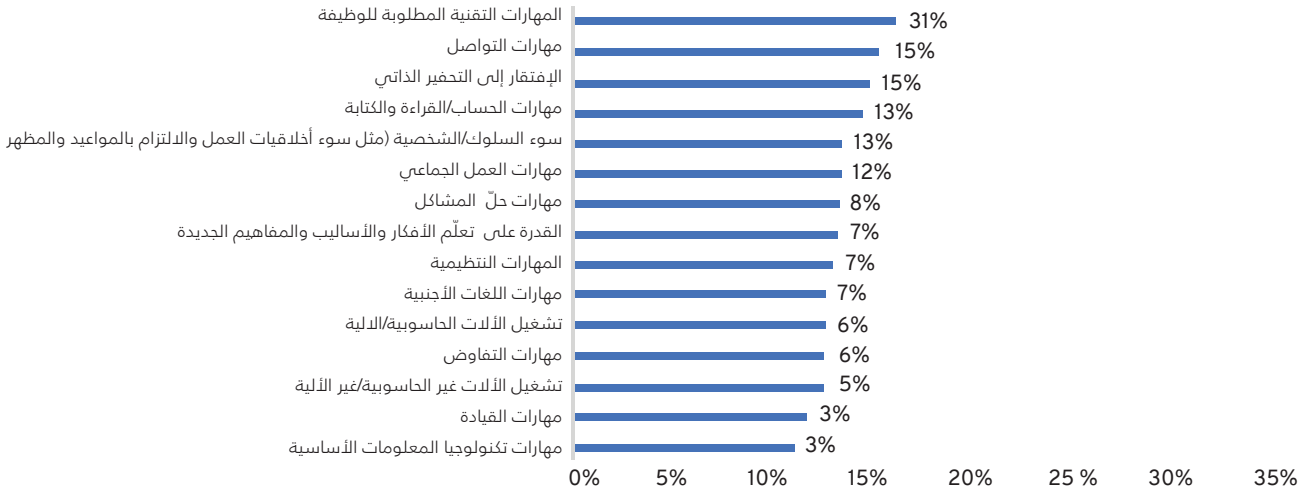

* أخلاقيات العمل والالتزام بالمواعيد والمظهر والسلوكيات. ** أفكار وأساليب ومفاهيم جديدة.

الطلب على المهارات بحسب المنطقة

شتورة

في شتورة، لم تعرب سوى ربع الشركات التي شملها المسح عن صعوبات في توظيف العمال، ما يعكس الوفرة النسبية للعمالة في المنطقة. وتشمل النقاط الأخرى الواجب ملاحظتها ما يلي:

- **افتقر طالبو الوظائف إلى المهارات التقنية - أبلغ ٤١ في المائة من المجيبين عن صعوبات في توظيف العمال.** وانطبق ذلك بشكل خاص على وظائف الخدمة والمبيعات والفنيين والاختصاصيين المساعدين في كافّة القطاعات. وكانت المهارات التقنية أقل أهمية بالنسبة للمهن الأولية، حيث كان الدافع الذاتي والعمل الجماعي من المهارات الرئيسية المنعدمة. في الواقع، كان الافتقار إلى المهارات الشخصية هاجسًا رئيسيًّا بالنسبة لأصحاب العمل في كافّة المهن، حيث ذكر افتقار الدافع الذاتي وسوء السلوك والشخصية ٢٨ في المائة و ٢١ في المائة من المجيبين على التوالي.
- **افتقر طالبو الوظائف في مناصب الخدمات والمبيعات إلى مهارات التواصل ومهارات العمل الجماعي ومهارات التفاوض** (التي ذكرها ٥٠ في المائة و٣٨ في المائة و٣٨ في المائة من المجيبين على التوالي). وأشارت الشركات العاملة في تجارة الجملة والتجزئة إلى هذه الثغرات الرئيسية في المهارات، وأعربت عنها بدرجة أقل قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية الأخرى. وقد يساعد تعزيز استراتيجيات المبيعات والتسويق من خلال توظيف عمال مؤهلين الشركات المحلية على النمو، خاصة إذا اتّبعت شتورة استراتيجية تنمية اقتصادية محلية تعتمد على إنتاج الأغذية والسياحة والتجارة.
- **يفتقر طالبو الوظائف إلى مهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية** (بحسب ١٠ في المائة من المجيبين). على الرغم من أن الرقم كان منخفضًا، إلا أنه كان أعلى بكثير من المتوسط العام لمسح فرص السوق (٣ في المائة). فمن ناحية، يشير ذلك إلى انخفاض مستوى الاعتماد على أنظمة تكنولوجيا المعلومات لإدارة الإنتاج والمبيعات. ومن ناحية أخرى، يعتمد عدد من الشركات المحلية في شتورة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات (مثل أنظمة نقاط البيع وأنظمة مسك الدفاتر والجرد، بالإضافة إلى المنصات الرقمية التي تستخدمها مكاتب تحويل الأموال ومكاتب الصرافة، والتي تتركز بشكل كبير في شتورة).

حلبا

أعربت حوالي ٧٠ في المائة من الشركات التي شملها البحث عن صعوبات في توظيف العمال، ما يشير إلى ثغرة مهارات عالية نسبيًا في حلبا والمناطق المحيطة بها. وتشمل النقاط الأخرى الواجب ملاحظتها ما يلي:

- **شكّل الافتقار إلى المهارات التقنية عائقا رئيسيا أمام توظيف طالبي الوظائف الماهرة أو شبه الماهرة.** في المتوسط، أعرب ٢٧ في المائة من المجيبين عن افتقار طالبي الوظائف للمهارات التقنية. لكن سجّل هذا الرقم ارتفاعا ملحوظا (٣٥ في المائة) في المهن التي تتطلب مهارات (الفنيين والاختصاصيين المساعدين) والحرفيين والمهن المرتبطة بهم (٥٩ في المائة). كما تجلّت ثغرة المهارات التقنية في العدد الكبير من طالبي الوظائف الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية في الحساب والقراءة والكتابة في كافّة المهن والقطاعات (وقد ذكر ذلك ٢٤ في المائة من المجيبين).
- **كانت المهارات الشخصية مثل التحفيز الذاتي والشخصية من الهواجس الرئيسية لأصحاب العمل في حلبا أيضًا.** وأشار ٢٤ في المائة و١٠ في المائة من المجيبين إلى الافتقار إلى هذه المهارات على التوالي. وكان الاهتمام بالمهارات الشخصية أعلى بالنسبة للوظائف التي تتطلب مهارات مقارنة بالمهن الأولية. في الواقع، شكّل الافتقار إلى التحفيز الذاتي (٤٠ في المائة) والسلوك والشخصية غير الملائمين (١٩ في المائة) مصدر قلق بالنسبة إلى المجيبين الذين يتطلعون إلى توظيف عمّال الخدمات والمبيعات. كما غابت أيضا مهارات التواصل (١٦ في المائة) والعمل الجماعي

(١١ في المائة). ولم يذكر المعرفة بتشغيل الآلات ومهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية إلّا ٥ في المائة و ١ في المائة من المجيبين على التوالي، ما يعكس انخفاض مستوى الاعتماد على التكنولوجيا لدى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في حلبا.

مرجعيون-حاصبيا

في مرجعيون-حاصبيا، أعربت ٧٨ في المائة من الشركات التي شملها المسح عن صعوبات في توظيف العمال. وتخطّى هذا الرقم متوسط مسح فرص السوق البالغ ٥٠ في المائة، ما يعكس ثغرة في المهارات في المنطقة. وقد يعود ذلك لانخفاض الكثافة السكانية والنسبة الأدنى نسبيًا من المهاجرين في القوى العاملة المستعدّين لقبول الأجور المنخفضة التي تقدّمها الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. وقد لوحظت عدة نقاط أخرى:

- **شكّل الافتقار إلى المهارات التقنية بين طالبي الوظائف الشاغل الرئيسي (٣٩ في المائة) الذي عبّر عنه أصحاب الشركات والمديرون.** وانطبق ذلك بشكل خاص على:
  - قطاع البناء الذي ذكره ٦٤ في المائة من المجيبين. في الواقع، قد يفسّر الحضور المنخفض نسبيًا للعمال السوريين في المنطقة الصعوبات التي تواجهها شركات البناء التي تبحث عن عمال بناء ذوي مهارات.
  - الفنيون والاختصاصيون المساعدون (٤٨ في المائة) والحرفيون والمهن المرتبطة بهم (٤٩ في المائة).

  على مستوى المهن الأولية، ذكر ثلث المجيبين مواجهة صعوبات في توظيف عمّال يتمتعون بالمهارات الأساسية، وعبّر ربعهم عن صعوبات في توظيف عمال أوليين يتمتعون بمهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية.
- **شكّلت المهارات الشخصية مثل السلوك والشخصية (١٧ في المائة) والتحفيز الذاتي (٢١ في المائة) هواجس رئيسية بالنسبة لأصحاب الشركات والمديرين في مرجعيون-حاصبيا.** على عكس المناطق الأخرى، يبدو أن المهارات الشخصية تشكل حاجزًا أمام المهن الأولية، حيث ذكر ٢١ في المائة من المجيبين السلوك والشخصية و٣٨ في المائة التحفيز الذاتي. ويبدو أن مهارات التواصل والتفاوض والعمل الجماعي كانت أقل أهمية للشركات في هذه المنطقة مقارنة بمناطق أخرى شملها المسح. وقد يعود ذلك لانخفاض حصة الشركات التجارية في العينة، حيث غالبا ما تتطلب هذه الشركات تلك المهارات الخاصة.
- **على الرغم من أن الطلب على العمال ذوي المهارات كان ملحوظا بشكل عام، لم ينطبق ذلك على مهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية. لم يواجه سوى ٤ في المائة فقط من المجيبين صعوبة في تعيين موظفين ذوي مهارات أساسية في تكنولوجيا المعلومات.** لكن كما هو الحال في صيدا، يبدو أن هناك طلبًا كبيرًا نسبيًا على العمال الماهرين الذين يمتلكون المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات في قطاع تصليح المركبات ذات المحرّكات، حيث تتطلب صيانة الأنظمة الإلكترونية وتصليحها هذه المهارة تحديدًا. ولا يزال الطلب على مهارات تشغيل الآلات منخفضًا نسبيًا.

المنية-الضنية

في المنية-الضنية، لم تعرب سوى ٢٤ في المائة من الشركات التي شملها المسح عن مواجهة صعوبات في توظيف العمّال. وقد يعود هذا الرقم المنخفض إلى تزايد المنافسة على الوظائف بين العمال السوريين واللبنانيين، ولاسيما في ظلّ محدودية الأنشطة والفرص الاقتصادية. ومع ذلك، يبدو أن نسبة الـ٢٤ في المائة هذه تركّز على طلب المهارات، ومعظمها مهارات تكنولوجيا المعلومات (٢٨ في المائة)، ومشغلي الآلات غير الحاسوبية (٢٩ في المائة) ومشغلي الآلات الحاسوبية (١٧ في المائة). ولا يتعارض هذا النمط مع تدنّي المستوى العام للتكنولوجيا والممارسات الإدارية للشركات متناهية الصغر والمتوسطة الحجم في المنية-الضنية، بل يسلّط الضوء على أقلّية من الشركات تحتاج إلى سدّ ثغرات مهارات سوق العمل من أجل النمو. واعتبرت هذه الشركات أن مهارات السلوك والشخصية والعمل الجماعي مهمّة، وقد ذكرها ٢٩ و ٣٤ في المائة من المجيبين على التوالي. ويبدو أيضًا أن طالبي الوظائف يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، ليس فقط في المهن الأولية (التي ذكرها ٣٢ في المائة من المجيبين) بل كذلك في المهن التي تتطلب مهارات مثل الحرفيين وعمّال المبيعات ذوي الصلة (ذكرها ٢١ في المائة من المجيبين).

البقاع الشمالي

في البقاع الشمالي، أعربت ٥٧ في المائة من الشركات التي شملها البحث عن مواجهة صعوبات في تعيين الموظفين. وتخطّى هذا الرقم متوسط مسح فرص السوق البالغ ٥٠ في المائة، وقد يبدو متناقضًا مع مستوى المهارات المنخفض الذي تستخدمه الشركات. ومع ذلك، تواجه الشركات المحلية بعض الصعوبات في توظيف عمّال المهن الأولية:

- شكّلت سلوكيات طالبي الوظائف وشخصياتهم الهواجس الرئيسية (٢٧ في المائة من المجيبين) إضافة إلى مهارات التواصل (١٨ في المائة). ومثّلت المهارات التقنية الأساسية (٢٣ في المائة) ومهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية (١٨ في المائة) مصدر قلق أيضًا.
- وأثار تشغيل الآلات الحاسوبية (١٤ في المائة) وغير الحاسوبية (١٨ في المائة) أيضا مخاوف أصحاب العمل عند تعيين عمّال المهن الأولية. وأشار أعضاء اللجنة المحلية إلى أنه نظرًا لعدم قدرة الشركات المحلية على تقديم أجور عالية، فقد تعيّن عمال مهرة وتمنحهم مناصب أولية بأجور متدنية. ويشير ذلك إلى أن نسبة كبيرة من العمال الذين صنّفهم أصحاب الأعمال على أنهم يعملون في مهن أولية قد يكونوا في الواقع عمالًا مهرة يتقاضون أجورًا متدنية، مع أقل تأثير ممكن على سير الأعمال.

صيدا

أعربت حوالي ٤٢ في المائة من الشركات التي شملها المسح عن مواجهة صعوبات في توظيف العمال. وتعود ثغرة المهارات في صيدا في الغالب إلى الحاجة المحلية لمستويات أعلى من تكنولوجيا الإنتاج. وتشمل النقاط الأخرى المذكورة ما يلي:

- **شكّل الافتقار إلى المهارات التقنية بين طالبي الوظائف الشاغل الرئيسي.** وأعرب حوالي ٥٦ في المائة من المجيبين عن هذا القلق، وهو معدّل أعلى بكثير من متوسط مسح فرص السوق العام البالغ ٣١ في المائة. وانطبقت ثغرة المهارات الفنية بشكل خاص على قطاعات تصليح السيارات (٦٦ في المائة) وخدمات الضيافة والأغذية (٥٨ في المائة). في الواقع، اعتبرت ٤٨ في المائة من الشركات أن المتقدمين لفئات الوظائف الأولية يفتقرون حتّى إلى المهارات الأولية. وذكر ١٠ في المائة من المجيبين الطلب على العمال القادرين على تشغيل الآلات الحاسوبية والآلية، مقارنة بـ ٥ في المائة في متوسط المسح.
- **شكّل الافتقار إلى المهارات الحسابية الابتدائية والأساسية مصدر قلق ١٢ في المائة من المجيبين، على غرار متوسط المسح.** على الرغم من أنه قد يُفترض أن سكان صيدا يتمتعون بفرص أكبر للنفاذ إلى التعليم بسبب محيطها الحضري مقارنة بالمناطق الأخرى، إلا أن هذا الرقم قد يعكس مستويات كبيرة من عدم المساواة داخل المدينة في ظلّ حدّ نفاذ السكان الأكثر ضعفًا إلى التعليم. والجدير بالذكر أن القوى العاملة في صيدا لا تتمتع بقدرة عالية على التنقل مقارنة بشتورة أو حلبا. وحوالي ٩٠ في المائة من السكان هم من اللبنانيين والفلسطينيين، الذين يُفترض أنهم مقيمون في المنطقة منذ مدّة طويلة.
- **لم تشكل المهارات الشخصية مصدر قلق للشركات كسواها من المهارات.** لم يذكر سوى ٨ و٥ في المائة من المجيبين المسائل المتعلّقة بالسلوك/الشخصية والتحفيز الذاتي على التوالي. وغالبا ما طابقت مهارات التواصل والعمل الجماعي متوسطات المسح (بين ١٣ و١٥ في المائة).
- **لا ينطبق الطلب الكبير على العمال المهرة على مهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية.** وذكر ذلك ٤ في المائة فقط من المجيبين. لكن ذكره ١١ في المائة من المجيبين في قطاع تصليح السيارات، وقد يعود ذلك لأن الطلب على صيانة السيارات الجديدة ذات الأنظمة الإلكترونية أعلى في المناطق الحضرية، حيث تكثر أسر الطبقة المتوسطة والعليا مقارنة بالمناطق الريفية.

وادي خالد

أعربت نسبة كبيرة من الشركات التي شملها المسح (٥٢ في المائة) عن مواجهة صعوبات في تعيين الموظفين. ومع ذلك، لم تبد مخاوف كبيرة في ما يتعلق بمهارات طالبي الوظائف وسلوكياتهم، بل في ما يتعلق بقدرة الشركات على الاستثمار والتوسع.

- **نظرً إلى المستوى المنخفض للتكنولوجيا التي تستخدمها الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في وادي خالد، كان هاجس أصحاب الأعمال والمديرين (٢٤ في المائة) في ما يتعلق بالمهارات التقنية لطالبي الوظائف محدودًا.** وأعرب كذلك عدد محدود من المجيبين عن قلقهم إزاء مهارات التواصل (١٧ في المائة) والعمل الجماعي (١١ في المائة) لدى طالبي الوظائف.
- **بالنسبة للمهن التي تتطلب مهارات أعلى (مثل الفنيين والاختصاصيين المساعدين)، أعرب ٣٨ في المائة من المجيبين عن قلقهم بشأن ضعف مهارات التواصل لدى المتقدمين.** وأشار أعضاء اللجنة المحلية إلى أن هذا الهاجس الكبير قد يعود إلى التنافر بين العمال والمديرين، خاصةً عندما يكون العمال أكثر تعلّماً ولديهم مهارات أعلى من المديرين.
- وكذلك أعرب **٢٠ في المائة من أصحاب الشركات والمديرين عن قلقهم بشأن سلوكيات الفنيين والاختصاصيين المساعدين وشخصياتهم،** مقارنة بـ ١٠ في المائة فقط في ما يخص المتقدمين للوظائف الأولية. وكان الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية وتشغيل الآلات منخفضًا جدًّا (أقل من ٢ في المائة). والجدير بالذكر أن البنية التحتية للإنترنت، بما في ذلك خدمات 4G المتنقلة، أضعف بكثير في وادي خالد مقارنة بمناطق أخرى في لبنان.

العوائق أمام توظيف الشركات

ظهرت الشركات أولا قدرة منخفضة على تقديم أجور وظروف عمل مناسبة. وكشف حوالي ٦٠ في المائة من أصحاب العمل الذين شملهم البحث أنهم ببساطة عاجزون عن تحمل الأجور الكافية لجذب المتقدمين المؤهلين.

ومثّلت ثغرة المهارات في سوق العمل العائق الثاني الذي يعرقل التوظيف. وأعربت الشركات التي شملها المسح عن مواجهة صعوبة في شغل الوظائف الشاغرة التي تتطلب أربعة أنواع من العمال: عمال المهن الأولية (٣٣ في المائة من المجيبين)؛ الحرفيين والمهن المرتبطة بهم (٢٦ في المائة)؛ الفنيين والاختصاصيين المساعدين (٢٠ في المائة)؛ وعمال المبيعات والخدمات بدرجة أقل (١٢ في المائة). ولوحظت اختلافات طفيفة بين القطاعات في ظلّ تزايد صعوبات توظيف عمّال المهن الأولية في الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، في حين لوحظ طلب أعلى على الفنيين والاختصاصيين المساعدين في تصنيع الأغذية وخدمات الضيافة والأغذية وتجارة التجزئة والجملة. وكانت الصعوبات في توظيف الحرفيين والمهن المرتبطة بهم عالية نسبيًا في قطاعات الصناعات التحويلية وتصليح السيارات والبناء الأخرى (وقد ذكرها أكثر من ٥٠ في المائة من المجيبين). كما شكّل نقص المتقدمين ذوي المهارات المطلوبة أحد الهواجس الرئيسية لقطاعي تصنيع الأغذية والبناء.

الشكل ٦ : العوائق أمام توظيف الشركات (٪ المجيبين)

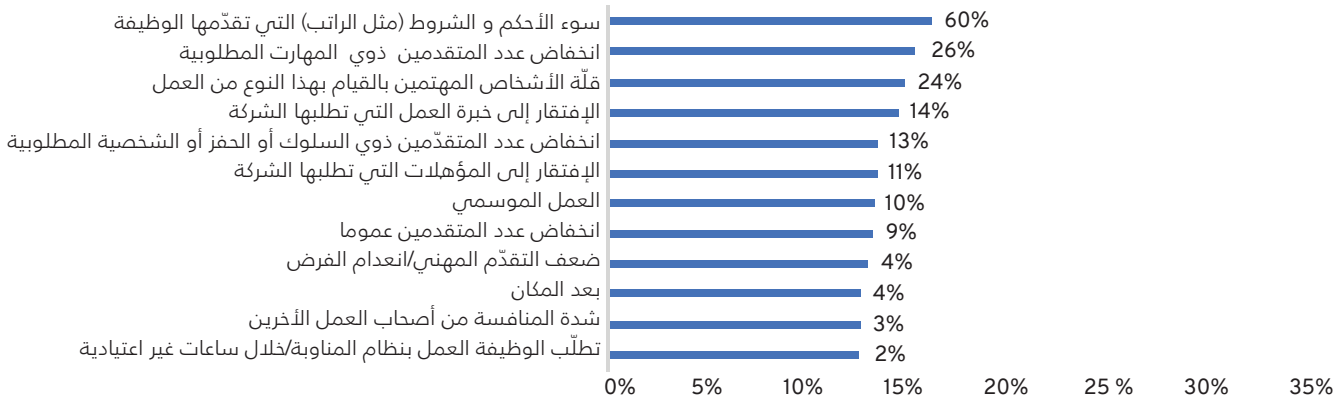

الجدول ٨: عوائق أخرى تعرقل التوظيف بحسب المنطقة المختارة

المنطقة	العوائق الأخرى
شتورة	ضعف عرض القوى العاملة (أي قلّة الأشخاص المهتمين بالقايم بنوع معين من العمل).
حلبا	ضعف عرض القوى العاملة، ولاسيما الحرفيين والمهن المرتبطة بهم، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة.
مرجعيون-حاصبيا	انخفاض عدد المتقدمين ذوي المهارات المطلوبة في كافّة المهن والقطاعات، وخاصة الفنيين والاختصاصيين المساعدين، والحرفيين والمهن المرتبطة بهم. إنخفاض عرض عمّال الخدمات والمبيعات عموما.
المنية-الضنية	الإفتقار إلى خبرة العمل والمؤهلات والمنافسة بين الشركات.
صيدا	تدنّي قدرة الشركات على توفير شروط توظيف جيدة في قطاع خدمات الضيافة والأغذية والمهن الأولية. ضعف عرض القوى العاملة في قطاع خدمات الضيافة والأغذية والحرفيين والمهن المرتبطة بهم.

عوائق أمام نمو الأعمال

تشير البيانات إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي وعدم الاستقرار السياسي لا يزالان من العقبات الرئيسية التي تحول دون النمو. ومثّل كلّ من الركود الاقتصادي والوضع السياسي والاجتماعي الحالي (أي الشعور بانعدام الأمن إزاء المستقبل والجرائم والاضطرابات الاجتماعية)، يرافقه ضعف الحصول على التمويل، العوامل الرئيسية التي اعتُبرت أنها تعيق نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وسجّلت الموارد البشرية والمهارات متوسط ٢,٨ ، ما يشير إلى أن أصحاب الشركات يعتبرون رأس المال البشري عاملاً ثانويًا.

الشكل ٧: العوائق أمام نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم

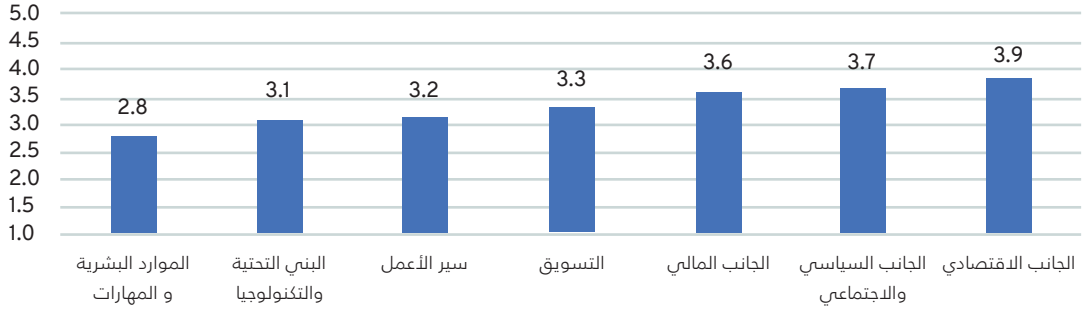

*تسجيل الدرجات من ١ إلى ٥، مع اعتبار ٥ مهما جدا و١ غير مهم على الإطلاق

الجدول ٩: أهم خمسة عوائق أمام النمو بحسب المنطقة وتقييم الأهمية (١-٥)

شتورة	
النقص النقدي (بالدولار الأمريكي)	٤,٥
الركود الاقتصادي	٤,٥
الدعم الحكومي غير الكافي	٤,٥
عدم الاستقرار السياسي في البلاد	٤,٤
نقص الدعم المالي	٤,٢

حلبا	
عدم الاستقرار السياسي في البلاد	٤,٦
النقص النقدي (بالدولار الأمريكي)	٤,٥
الركود الاقتصادي	٤,٥
الفساد	٤,٣
نقص الدعم المالي	٤,١

مرجعيون-حاصبيا	
النقص النقدي (بالدولار الأمريكي)	٤,٧
الركود الاقتصادي	٤,٥
نقص الدعم المالي	٤,٣
ارتفاع معدل التضخم	٤,٢
عدم الاستقرار السياسي في البلاد	٤,٠

حلبا	
الدعم الحكومي غير الكافي	٤,٥
النقص النقدي (بالدولار الأمريكي)	٤,٥
عدم الاستقرار السياسي في البلاد	٤,٥
نقص الدعم المالي	٤,٤
الفساد	٤,٤

البقاع الشمالي	
عدم الاستقرار السياسي في البلاد	٣,٩
الدعم الحكومي غير الكافي	٣,٧
الركود الاقتصادي	٣,٧
ارتفاع معدل التضخم	٣,٤
نقص الدعم المالي	٣,٤

صيدا	
الدعم الحكومي غير الكافي	٤,٨
الركود الاقتصادي	٤,٧
عدم الاستقرار السياسي في البلاد	٤,٦
النقص النقدي (بالدولار الأمريكي)	٤,٦
ضعف الإمداد بالكهرباء	٤,٤

وادي خالد	
الدعم الحكومي غير الكافي	٤,٨
ركود الاقتصاد	٤,٧
النقص النقدي (بالدولار الأمريكي)	٤,٦
عدم الاستقرار السياسي في البلاد	٤,٦
نقص الدعم المالي	٤,٤

"التوصيات"

تظهر الدراسة أن ثلاثة عوامل متداخلة تعيق التوظيف: (١) نقص الاستثمار وانخفاض القدرة على النمو؛ (٢) ثغرة مهارات سوق العمل؛ و(٣) وعدم الاهتمام بالوظائف المتاحة، وخاصة بسبب ظروف العمل السيّئة أو تدنّي الأجور. وفي هذا الإطار، تدعو الحاجة إلى تدخلات على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي.

السبيل نحو الخروج من الأزمة المالية: الإجراءات والسياسات على المستوى الكلي

لن تتحقق التنمية الإقتصادية في المناطق التي شملتها دراسة هذا التقرير وغيرها من المناطق الضعيفة في لبنان من دون تدخلات الإقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية. ويتعين على الحكومة اللبنانية، جنبا إلى جنب مع المؤسسات المعنية، أن تضع خطة لحلّ الأزمة الإقتصادية والمالية الراهنة، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية الجذرية.

وعلى السياسات الوطنية أن تهدف إلى تعزيز قدرة الشركات على النمو مع رفع مستويات المهارات الإجمالية للقوى العاملة اللبنانية. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الأطر الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني ومن خلال تطوير الإطار القانوني اللازم لإضفاء الطابع المؤسسي على التدريب المهني أثناء العمل. وكما أوصى الإطار المؤسسي لتدريب منظمة العمل الدولية من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية، ينبغي تشكيل لجنة استراتيجية وطنية للإشراف على مراجعة وتنفيذ استراتيجية فعالة للتعليم والتدريب التقني والمهني.

خطط التنمية الاقتصادية المحلية

لن تتحقق التنمية الاقتصادية في المناطق قيد الدراسة وغيرها من المناطق الضعيفة في لبنان من دون إصلاحات اقتصادية كلية ومؤسسية جوهرية. ويتعين على الحكومة اللبنانية، جنبا إلى جنب مع المؤسسات المعنية، وضع خطة للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، مع الحرص على تنفيذ بعض الإصلاحات الهيكلية في الوقت عينه.

ستثبت أهمية تصميم خطط التنمية الاقتصادية المحلية وتنفيذها إذا ما أرادت الشركات تعزيز قدراتها على الاستثمار والنمو. وعلى هذه الخطط أن تأخذ في الاعتبار مجموعة من التدابير والسياسات التي تضمن إشراك جميع فئات المجتمع.

على خطط التنمية الاقتصادية المحلية أن تكون خاصة بكل منطقة وتعتمد على الموارد والقدرات المحلية. وتقع مسؤولية قيادة التخطيط بطريقة تشاركية على عاتق السلطات المحلية، مثل البلديات واتحادات البلديات، أولا. لكن في غياب قيادة السلطات العامة، يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي المبادرة في تصميم خطط التنمية الاقتصادية المحلية من خلال التنسيق مع السلطات العامة والضغط عليها لضمان التأييد الرسمي والدعم الاستباقي في تنفيذها.

الجدول ١ : محور تركيز خطط التنمية الاقتصادية المحلية بحسب المنطقة

المنطقة	محور تركيز خطط التنمية الاقتصادية المحلية
شتورة ومحيطها	تجارة الجملة والتجزئة، إنتاج الأغذية (خاصة الألبان)، هوريكا.
حلبا ومحيطها	الخدمات الصحية، التعليم الرسمي والمهني، الترفيه وهوريكا، إنشاء منطقة صناعية محلية ومستدامة بيئيًا، بنى تحتية لمعالجة ما بعد الحصاد، تعزيز الزراعة الدفيئة.
مرجعيون-حاصبيا	السياحة الريفية، بما في ذلك تحسين خطط أعمال الضيافة المحلية وجودة العرض والخدمات وجودة المطاعم والزراعة.
المنية-الضنية	السياحة والزراعة في الضنية العليا. تطوير منطقة صناعية مستدامة وخدمات تجارية وزراعية في المنية.
البقاع الشمالي	قطاع السياحة بما في ذلك الأنشطة الرياضية وخدمات الضيافة بأعلى معايير الجودة. الزراعة، بما في ذلك إنشاء البنى التحتية لما بعد الحصاد. تحسين المستوى العام للمهارات من خلال التدريب أثناء العمل للعمال والتدريب على الأعمال التجارية لأصحاب الشركات والمديرين، بالإضافة إلى تعزيز التدريب والتعليم المهني.
صيدا	الخدمات الصحية والتعليمية، وخاصة للفئات الضعيفة من السكان، هوريكا، السياحة والتراث الثقافي، مصائد الأسماك والأنشطة الترفيهية والمعالم السياحية على شاطئ البحر.

وادي خالد	تحسين البنية التحتية الاقتصادية والخدماتية الأساسية (الطرق والتعليم والخدمات الصحية والكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي). تحسين قطاع تجارة التجزئة والبيع بالجملة وقدرات الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية والأحراج. إنشاء تعاونيات أو جمعيات مزارعين محلية وإنشاء بنى تحتية لما بعد الحصاد.

فرص القطاع الاقتصادي

في ما يتعلق بالتدخلات القطاعية، قد توفر القطاعات التالية فرصًا اقتصادية في معظم أنحاء المناطق المشمولة بالدراسة (إن لم يكن جميعها):

- **التصليح والصيانة.** شهدت الأزمة المالية والاقتصادية زيادة كبيرة في الطلب على خدمات التصليح والصيانة. ويشمل هذا الطلب مجموعة واسعة من المنتجات، بدءًا من السيارات والدراجات النارية إلى المنسوجات والأجهزة المنزلية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف وتكييف الهواء وخدمات تصليح المنزل المعقدة. وقد تشمل الجهود المبذولة لدعم قطاع التصليح والصيانة أيضًا التدريب على تصنيع قطع الغيار، بما في ذلك قطع الغيار الإلكترونية، بالإضافة إلى إعادة تدوير النفايات وإعادة التدوير إلى منتجات أعلى قيمة ضمن القدرات التكنولوجية المتاحة في لبنان. ويتّسم هذا القطاع بانخفاض تكاليف الدخول ويوفر فرصًا كبيرة للتوظيف والعمل الحرّ.
- يوفر قطاع **هوريكا** (خدمات الضيافة والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة) فرصًا كبيرة للتوظيف. ويكشف البحث عن ثغرات كبيرة في المهارات في هذه القطاع وعن طلب كبيرعلى العمال الماهرين وشبه الماهرين. لكن لن يؤدي دعم تنمية المهارات على المستوى المحلي إلى الآثار المتوقعة ما لم يرتبط ذلك بخطة تنمية اقتصادية محلية.
- **الصناعات التحويلية، بما في ذلك تصنيع الأغذية.** أدّت الأزمة الاقتصادية إلى خلق فرص لبعض القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات التحويلية. ويوفر تصنيع الأغذية، بما في ذلك إنتاج الألبان، فرصة للتوظيف وريادة الأعمال على حدّ سواء. إضافة إلى ذلك، قد تتوفر فرص عديدة حسب الظروف في قطاعات مثل الأثاث والمعادن والبلاستيك والمواد الكيميائية. ويحتاج قطاع التصنيع إلى فنيين واختصاصيين مساعدين عمومًا، بالإضافة إلى مشغلي الآلات.
- **الزراعة.** تشكّل الزراعة عنصرا رئيسيا في الاقتصادات المحلية. ويُعدّ دعم المزارعين لتحسين إنتاجهم التقني عاملاً مهمًا يساعد على تحسين مستويات دخلهم ومعيشتهم. كما تدعو الحاجة إلى مهارات لتحديث الإنتاج الزراعي وظروف العيش. وقد توفر الممارسات الزراعية الحديثة فرصًا كبيرة للعمل الحر وريادة الأعمال للشباب الراغبين في الانخراط في هذا القطاع. لكن لكي يكون للزراعة تأثير على التنمية الاقتصادية المحلية، ينبغي أن تُتاح للمزارعين فرصة الاحتفاظ بحصة كبيرة من القيمة المضافة. لذا يعتبر تعزيز رأس المال الاجتماعي للمزارعين وقدرتهم على تشكيل الجمعيات والتعاونيات ضروريًا.
- **تجارة الجملة والبيع بالتجزئة.** الأعمال التجارية هي الأكثر شيوعًا في المناطق التي درسها هذا التقرير. في الواقع، كان القطاع مزدهرًا منذ بداية الأزمة السورية والاتفاق على نقل الأشخاص والبضائع إلى تركيا. لكن في ظل الانخفاض الأخير في القوة الشرائية، قد يواجه القطاع أزمة في الوقت الحالي. إلا أنه لا يزال يمثل فرصة كبيرة للمرأة لريادة الأعمال في المناطق التي دُرست، كما سيتّسم بالاستدامة إذا زُوّدت النساء بمهارات إدارة الأعمال المطلوبة.

فرص التدريب

بناءً على نتائج الدراسة، يوصى بأن تأخذ البرامج التدريبية في الاعتبار ثغرات المهن والمهارات المحددة وفقًا للجداول الموجزة التالية.

الجدول ١١ : المهن المحددة المطلوبة بحسب القطاع الاقتصادي الذي شمله المسح

القطاع	المهنة	الوظيفة
متقاطع مع مختلف القطاعات	الفنيون والاختصاصيون المساعدون	مساعد محاسب موظف مشتريات مسؤول عن المكتب مسؤول إداري مساعد
	العاملون في الخدمات والمبيعات	مندوب مبيعات مساعد مبيعات مساعد في متجر
	المهن الأولية	مساعد مبيعات

هوريكا والسياحة	العاملون في الخدمات والمبيعات	مرشد سياحي طاهي/مساعد طاهي مساعد، مسؤول استقبال في مطعم نادل/نادلة عامل في نزل عامل في بيت ضيافة
	الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	صانع معجنات
	المهن الأولية	منظف طاهي وجبات سريعة مساعد مطبخ
تصنيع المواد الغذائية	الفنيون والاختصاصيون	فنّي هندسي - قطاع محدد ميكانيكي آلات
	العاملون في الخدمات والمبيعات	مندوب مبيعات، في السوق خباز صانع معجنات
	مشغلو المصانع والآلات	مشغل آلات - قطاع محدد
تصليح السيارات	الفنيون والاختصاصيون	فنّي هندسي - قطاع محدد
	الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	ميكانيكي سيارات/دراجات نارية الفنيون - مكابح السيارات وأنظمتها وغيرها من خدمات المركبات ذات المحرّكات
الصيانة والتصليح (كافة)	الفنيون والاختصاصيون	فني هندسي - قطاع محدد
	الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	مصلّح (أجهزة منزلية) مبلّط سبّاك كهربائي

الجدول ١٢: ثغرات المهارات المحدّدة بحسب المهنة

المهنة	المهارات
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	المهارات التقنية الخاصة بقطاع معين المهارات الشخصية (الشخصية والسلوك والتحفيز الذاتي)
العاملون في الخدمات والمبيعات	المهارات التقنية الخاصة بقطاع معين التواصل والعمل الجماعي القيادة أساسيات الحساب والقراءة والكتابة مهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	المهارات التقنية الخاصة بقطاع معين المهارات الشخصية
المهن الأولية	المهارات التقنية الأساسية المهارات الشخصية مهارات الحساب والقراءة والكتابة

"الخلاصة"

على الرغم من تحدّيات الاقتصاد الكلّي التي تواجه البلاد والتي لا يمكن التصدّي لها إلا من المستويات العليا، يمكن للمجتمعات المحلية وضع حلول محلية استعدادًا للانتعاش الاقتصادي. فقد ظهر نقص كبير في المهارات لدى العمّال اللبنانيين وغير اللبنانيين في معظم المناطق والقطاعات. وينبغي بذل جهود كبيرة لتعزيز مهارات العمّال التقنية والشخصية على حدّ سواء، كما على برامج التدريب ألّا تقتصر على الثغرات في مهارات العمّال الأفراد فحسب، بل عليها أن تأخذ في الإعتبار الثغرات المهنية في كلّ قطاع كذلك.

ILO Regional Office for Arab States
ilo.org/arabstates
facebook.com/iloarabstates
twitter.com/iloarabstates

UNICEF Lebanon
Unicef.org/Lebanon
Facebook.com/UNICEFLebanon
Twitter.com/UNICEFLebanon